

الأمر الأول: شرح الضابط:

هذا الضابط جمع مبيحات الفطر عامة، فهي لا تخرج عن السفر والمشقة كما يبدو، ولم ينص الإمام على هذا الضابط وإنما أخذته من مجموع النصوص والفروع الواردة في مبيحات الفطر عند الإمام.

مبيحات الفطر:

السفر: وهو مبيح للفطر، ليس موجبا له^(١)، وقد أخرجته عن المشقة وأفردته بالذكر؛ لأنه قد لا يكون فيه مشقة، فعلة إباحة الفطر في السفر هي السفر، فلا يمكن تعليق الفطر في السفر على المشقة لعدم انضباطها فيه^(٢).

المشقة: والمراد بها المشقة البالغة الشديدة وليست المشقة المعتادة كالتعب الخفيف الذي يجده الصائم^(٣)، فيدخل في ذلك كل من يشق عليه الصيام مشقة بالغة.

(١) انظر: السلمي، معارج الآمال، مرجع سابق، ج ٨، ص ١٥٠، وابن بركة، الجامع، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠٦٤،

والشماخي، الإيضاح، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٩٢.

(٢) انظر: السلمي، معارج الآمال، مرجع سابق، ج ٨، ص ١٦٢.

الأمر الثاني: أدلة الضابط:

أولاً: السفر: الدليل على أن السفر مبيح للفطر لا موجب له قول الله تعالى: "فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ" (البقرة: ١٨٤)، ومن السنة قول أنس بن مالك: "سَأَفْرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمِنَّا مَنْ صَامَ وَمِنَّا مَنْ أَفْطَرَ، فَلَمْ يَعْيبِ الصَّائِمُ مِنَ الْمُفْطِرِ وَلَا الْمُفْطِرُ مِنَ الصَّائِمِ"^(٤)، وهذا الحديث فيه دلالة على أن الفطر والصوم جائزان في حق المسافر، وهو مقتضى قوله تعالى: "فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ" (البقرة: ١٨٤)، والمقصود منها الترخيص للمسافر، وقد ثبت "أنه صلى الله عليه وسلم صام وأفطر"^(٥)، فدل ذلك على جواز الأمرين^(٦).

(٣) قال الإمام في الجوابات مبينا حد المشقة: "كيف يمكن أن يقال كل مرض مرخص مع علمنا أن في الأمراض ما ينفعه الصوم، فالمراد منه ما يؤثر الصوم في تقويته، ثم تأثيره في الأمر اليسير لا عبرة به؛ لأن ذلك قد يحصل ممن ليس بمریض أيضاً، فإذاً يجب في تأثيره ما ذكرناه". السالمي، عبد الله بن حميد بن سلوم، **جوابات الإمام السالمي**، تنسيق ومراجعة: د.عبد الستار أبو غدة، د.ط، (سلطنة عمان: مكتبة الإمام السالمي، بديعة)، ج ٢، ص ٣٣٣.

(٤) الفراهيدي، **الجامع الصحيح**، مرجع سابق، رقم الحديث: ٣٠٧، ج ١، ص ٧٩.

(٥) البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، رقم الحديث: ١٨٤٦، ج ٢، ص ٦٨٧.

(٦) انظر: السالمي، **معارج الآمال**، مرجع سابق، ج ٨، ص ١٥٠.

ثانيا: المشقة: الدليل على أن المشقة مبيحة للفطر ورود إباحة الفطر للمريض الذي يشق عليه الصوم فالله تعالى يقول: "فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ" (البقرة: ١٨٤).

الأمر الثالث: تطبيقات الضابط:

- الحامل إن كانت تجد مشقة بالغة في الصوم بسبب الحمل فلها الفطر رفعا للحرج والمشقة فهي كالمريض الذي يجد مشقة بالغة في الصوم بسبب المرض.
- المريض إن كان يشق عليه الصوم مشقة بالغة بسبب المرض فله أن يفطر رفعا للحرج والمشقة^(٧).
- السفر من مبيحات الفطر، فالمسافر له أن يفطر ولو لم يجد مشقة فبمجرد كونه مسافرا يباح له الفطر^(٨)؛ لأن المشقة لا تنضبط فقد تحصل في سفر ولا تحصل في سفر آخر، ولذلك لم يعلق عليها الفطر في السفر.

(٧) انظر: السالمي، معارج الآمال، مرجع سابق، ج ٨، ص ١٧٦، والجيطالي، قواعد الإسلام، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠١.

(٨) انظر: السالمي، معارج الآمال، مرجع سابق، ج ٨، ص ١٥٠ و ١٦٢.